مختارات من الصحف العبرية

العدد 4356، 11-6-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

طفل لبناني فوق الدمار الذي خلفه القصف الإسرائيلي في عيتا الشعب (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

عاموس يادلين: مسؤولية ثقيلة تقع على أكتاف غالانت الآن، وقف التدهور 2

عومر دستوري: "عملية أرنون" تقرّبنا من المواجهة في الساحة الشمالية 3

إيتان غلبواع: السنوار يضحك متفرجاً: "حماس" تنجح في تضليل إسرائيل والولايات المتحدة 6

رافيت هيخت: التصويت بشأن قانون الاستمرارية خطوة أولى في إطلاق صفقات نتنياهو للتهرب من المسؤولية 9

أخبار وتصريحات

وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن: نتنياهو أكد التزامه بالصفقة 13

مقتل ضابط وثلاثة جنود إسرائيليين في انفجار مبنى في رفح 15

بعد الهجوم الإسرائيلي على مدينة بعلبك، انطلاق صافرات الإنذار في حيفا واستهداف الجولان والجليل بصواريخ حزب الله 16

الكنيست صوّت على تطبيق "قانون الاستمرارية" على اقتراح قانون إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية 17

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

عاموس يادلين – باحث ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً
موقع N12، 2024/6/10

مسؤولية ثقيلة تقع على أكتاف غالانت الآن، وقف التدهور

- انضم بني غانتس وغادي أيزنكوت إلى الحكومة قبل 8 أشهر، من أجل استقرار أمن إسرائيل في لحظة مصيرية فقدت فيها توازنها، ووضعا جانباً كل الحسابات الأُخرى. الأمن ومصلحة الدولة دفعا المعسكر الرسمي إلى البقاء في الحكومة، على الرغم من كل الألاعيب التي يمارسها رئيسها.
- الأمن القومي الإسرائيلي هو أيضاً الدافع وراء قرارهما بشأن الخروج من الحكومة. رئيسا هيئة الأركان السابقان لم يستطيعا البقاء كشركاء في القرارات التي يتخذها رئيس الحكومة وتقود إسرائيل إلى طريق من دون مخرج أمني، ومن دون استراتيجيا أو هدف، باستثناء الحسابات الشخصية والبقاء السياسي والشخصي. كلاهما لم يستطع أيضاً البقاء في حكومة قاسية تدفع خلال الحرب بقانون بشأن التهرب من الخدمة، ويضرّ بالجيش وأمن إسرائيل والاقتصاد ومستقبل الدولة.
- عندما لم يعد لدى غانتس وأيزنكوت القدرة على التأثير في نتنياهو من الداخل، يبدو أنهما وصلا إلى استنتاج مفاده أن الطريقة الوحيدة للتأثير هي من الخارج – الضغط على نتنياهو لاتخاذ القرار الذي لا يُعتبر فقط الأكثر أخلاقية، بل أيضاً القرار الاستراتيجي الضروري، وعقد صفقة تبادُل، ولو كان ثمنها وقف الحرب في غزة.
- هذه هي الطريق الأقصر لوقف التصعيد في الشمال، والذي يمكن أن يخرج عن السيطرة ويدفع إسرائيل إلى حرب في توقيت لا يلائمها. صفقة التبادل ستسمح أيضاً لإسرائيل بتحضير نفسها بشكل أفضل للعقد القادم في غزة، وعلى الصعيد الإقليمي، تجنيد السعودية ودول الخليج ومصر والأردن ضد

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إيران.

- من الواضح أن دائرة اتخاذ القرارات في حكومة إسرائيل مليئة بالحسابات السياسية والشخصية وغير المهنية. لا يوجد أيّ احتمال لأيّ انتصار في هذه الحكومة المتطرفة الفاقدة للشرعية، حتى إن هناك خطورة كامنة في تعميق التورط وتوسيع الحرب.
- في هذه الظروف، ومن دون غانتس وأيزنكوت في القيادة، تزداد المسؤولية الثقيلة الملقاة على أكتاف وزير الدفاع ورؤساء الأجهزة الأمنية والوزراء ذوي الخبرة والتوازن وحراس التخوم. عليهم أن يكبحوا السياسة غير المسؤولة لسموتريتش وبن غفير اللذين يدفعان إلى حرب على جميع الجبهات، ويتجاهلان كلياً، أو لا يفهمان حدود القوة؛ يجب على هؤلاء أيضاً مراقبة خطوات رئيس الحكومة وحساباته غير الموضوعية، والذي يمكن أن يختار البقاء الشخصي، حتى لو كان يتطلب توسيع الحرب.
- لهذه الأسباب جميعها، إن مطالب غانتس بالتحقيق في الفشل، وبإجراء انتخابات قريبة تقود إلى وحدة حقيقية تدفع قدماً بمصالح إسرائيل القومية، بدلاً من بقاء رئيس الحكومة وسلطته على رأس سلّم الأولويات، هي فعلاً مطالب الساعة التي على شعب إسرائيل الدفع من أجل تحقيقها لأنها ضرورية ومصيرية.

<u>عومر دستوري – باحث في "معهد القدس للاستراتيجيا والأمن"</u>
"معاريف"، 2024/6/10

"عملية أرنون" تقرّبنا من المواجهة في الساحة الشمالية

- أثبتت "عملية أرنون" أن إسرائيل قادرة، ويجب عليها العمل من أجل تحرير المخطوفين بالوسائل العسكرية. بعكس معارضة وكلام مسؤولين رفيعي المستوى في "كابينيت الحرب"، وفي المؤسسة الأمنية، الذين قالوا إن هذا غير ممكن.
- كما أثبتت العملية ادّعاءات أُخرى، وهي أنه كلما أحكم الجيش الإسرائيلي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

قبضته على مناطق في قطاع غزة، كلما أُتيح لإسرائيل إمكان ممارسة مزيد من الضغط على "حماس"، سواء من أجل التوصل إلى صفقة مخطوفين تصبّ في مصلحة إسرائيل (أي لا تؤدي إلى وقف الحرب، ولا تتضمن إطلاق سراح أعداد كبيرة من "المخربين")، أو من أجل إطلاق مخطوفين بعملية عسكرية.

- ما سبق له أهمية كبيرة أيضاً بشأن كل ما يتعلق بتعميق العمليات في رفح. حتى الآن، سيطرت قوات الجيش الإسرائيلي على محور فيلادلفيا، الذي يُعتبر المنطقة الاستراتيجية الأهم في قطاع غزة، والهدف الأكثر أهمية في العملية في منطقة رفح، وذلك من أجل حرمان "حماس" من قدرتها على تهريب "مخربين" وسلاح وسلع من سيناء إلى داخل غزة.
- لكن هناك معقولية لا بأس بها بشأن وجود جزء من المخطوفين في داخل مدينة رفح نفسها، وكذلك قادة "حماس". بالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك لواء كامل من "مخربي حماس" وبنى تحتية عسكرية واسعة النطاق. وهذا هو السبب الذي من أجله يجب على الجيش الإسرائيلي إكمال مهمة احتلال رفح كلها.
- قضية رفح مرتبطة أيضاً بما يحدث في الشمال. ونظراً إلى أنه ليس من مصلحة إسرائيل خوض حرب شاملة في لبنان، في ظل استمرار الحرب في غزة، فمن المرجّح عدم التمكن من تقديم حلّ لنحو 80 ألفاً من سكان الشمال، الذين جرى إجلاؤهم عن منازلهم، حتى انتهاء المهمة في غزة.
- لذلك، إن الاستمرار في عرقلة القتال في رفح يؤثر مباشرة في الساحة الشمالية. يتعين على إسرائيل تعميق عمليتها في رفح، على الرغم من الحظر الأميركي، والتفرغ للاستعداد لمعركة واسعة ضد حزب الله.
- "عملية أرنون" يمكنها المساعدة في هذا الشأن، لأنه يمكن الافتراض أن "حماس" ستعرقل الاتصالات الجارية حالياً بشأن صفقة المخطوفين بسبب غضبها من العملية العسكرية لتحرير المخطوفين. وبهذه الطريقة، يمكن لإسرائيل الادعاء أمام الأميركيين أن لديها القدرة على تعميق العملية العسكرية في رفح بسبب رفض "حماس" المضيّ قدماً في الصفقة.
- حالياً، الصحيح أن حزب الله يترجم السياسة الإسرائيلية من خلال تعميق

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وتكثيف هجماته العسكرية ضد إسرائيل. لقد صعّد الحزب إطلاق المسيّرات، وهو يستخدم مسيّرات أكثر تطوراً (ذات قدرة على إطلاق صواريخ صغيرة)، وينجح في ضرب العديد من الأهداف (بينها أهداف عسكرية)، ونتيجة ذلك، ارتفع عدد القتلى في الجانب الإسرائيلي.

- وكما يبدو الوضع الآن، لا مفرّ لإسرائيل من خوض حرب شاملة وواسعة النطاق في لبنان. الاتصالات التي يُجريها الأميركيون والفرنسيون للتوصل إلى اتفاق سياسي لم تُظهر في هذه المرحلة أيّ علامات تفاؤل، في الوقت الذي لا يزال حزب الله مُصراً على مطلبه، الهدوء في مقابل وقف إطلاق النار في غزة.
- من جهة أُخرى، يجب على إسرائيل عدم الموافقة على اتفاق دبلوماسي في أيّ حال من الأحوال. وكما ثبت في الماضي، حتى لو أُجبر حزب الله في نهاية الأمر على الموافقة على سحب قواته إلى ما وراء نهر الليطاني، فإنه قادر على العودة إلى الجنوب اللبناني، مثلما فعل بسرعة بعد القرار 1701، مع انتهاء حرب لبنان الثانية [حرب تموز/يوليو 2006].
- الحل الممكن والوحيد، بالنسبة إلى إسرائيل، هو خوض حرب شاملة وواسعة النطاق ضد الدولة اللبنانية، ليس لردع حزب الله فحسب، بل بهدف معلن هو إخضاعه، بما في ذلك توجيه ضربة قوية إلى البنى التحتية الوطنية للدولة اللبنانية. ومثل هذه الحرب يجب أن تشمل مناورة برية لقوات الجيش الإسرائيلي تصل حتى إلى بيروت، وخلق منطقة فاصلة بحجم عدة كيلومترات في داخل الأراضي اللبنانية تسيطر عليها القوات الإسرائيلية.
- أيّ احتمال آخر سيكون حلاً تجميلياً سيسمح لحزب الله بالاستمرار في زيادة قوته والتحضير "لمذبحة" من طراز "7 أكتوبر"، لكن بحجم أكبر. يتعين على إسرائيل التعلم مما جرى في غزة. وعليها الانتقال من السياسة التي تعتمد على الردع إلى سياسة تعتمد على إخضاع العدو بصورة فتاكة وقاطعة وسريعة، كي نمنع مسبقاً الوضع الذي أدى إلى تعاظُم قوتَي "حماس" وحزب الله.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إيتان غلبواع – خبير في الشؤون الأميركية في جامعة بار إيلان، وباحث في معهد القدس للاستراتيجيا والأمن
"معاريف"، 2024/6/11

السنوار يضحك متفرجاً: "حماس" تنجح في تضليل إسرائيل والولايات المتحدة

- تتخوف إدارة بايدن كثيراً من استقالة بني غانتس وغادي أيزنكوت من الحكومة. لقد كانت تعتبرهما ثقلاً موازياً للعناصر المتطرفة في الائتلاف، بن غفير وسموتريتش، اللذان يؤيدان الحسم العسكري مع "حماس"، ويعارضان صفقة إطلاق مخطوفين، ويريدان تهجير الغزيين مجدداً والاستيطان في غزة.
- استقالة غانتس أزالت السترة السياسية الواقية عن نتنياهو، وإسرائيل يمكن أن تدفع ثمناً باهظاً جرّاء خسارتها. تهدف زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الحالية لإسرائيل والمنطقة، من بين أمور أُخرى، إلى فحص ما الذي يريد نتنياهو فعله بعد استقالة غانتس من حكومته.
- ويمكن أن نرى بعض المؤشرات إلى تغييرات محتملة في العلاقات الأميركية – الإسرائيلية نتيجة استقالة غانتس، في خطوات دبلوماسية استفزازية تشمل زيارة بلينكن لإسرائيل والمنطقة والقرار الذي مرّرته الولايات المتحدة في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، واحتمال أن تجري الولايات المتحدة مفاوضات مباشرة مع "حماس" بشأن إطلاق الأسرى الخمسة من المدنيين الأميركيين المحتجزين لديها، إذا تعثرت صفقة المخطوفين، وكذلك السعي للتوصل إلى اتفاق أمني مع السعودية من دون إسرائيل.
- هذه المرة، يزور بلينكن إسرائيل والأردن وقطر. وأعلن أنه سيركز على الحاجة إلى الضغط على "حماس" لكي تقبل المقترح الإسرائيلي الأخير بشأن إطلاق المخطوفين. وقال لزعماء المنطقة: "إذا أردتم وقف إطلاق

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

النار، اضغطوا على `حماس` لكي توافق على المقترح. `حماس` هي العقبة الوحيدة أمام الصفقة. إذا أردتم التخفيف من معاناة الفلسطينيين في غزة، اضغطوا على `حماس` لكي تقول نعم، وإذا أردتم تحرير كل المخطوفين وإعادتهم إلى منازلهم، اضغطوا على `حماس` لكي تقول نعم".

- تعتقد إدارة بايدن أن الوسطاء المصريين والقطريين لا يضغطون بصورة كافية على "حماس"، وفي تقديرها أيضاً، أن العملية العسكرية الناجحة لتحرير المخطوفين ستضغط على "حماس" لكي تقبل المخطط الأميركي – الإسرائيلي. وعلى ما يبدو، فإن إدارة بايدن هي التي ساعدت إسرائيل في "عملية أرنون" استخباراتياً، كجزء من تعهداتها بشأن المساعدة على تحديد مكان المخطوفين وإطلاق سراحهم.
- في المقابل، قدمت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن اقتراح قرار يدعو إلى إعادة المخطوفين ووقف إطلاق نار دائم. وافق المجلس بالإجماع تقريباً، 14 دولة صوتت مع القرار، ودولة وحيدة امتنعت، هي روسيا. النسخة الأصلية تدعو "حماس" إلى قبول المقترح الذي يبدو أن إسرائيل وافقت عليه. ويدعو قرار مجلس الأمن الطرفين إلى "تنفيذ القرار من دون شروط، أو تأجيل".
- لقد أصبح وضع إسرائيل في معادلة واحدة مع "حماس" أمراً شائعاً في قرارات الأمم المتحدة، لكنه أمر غير أخلاقي ومعيب وخاطىء. وتضمّن القرار بنداً يمنع إجراء تغييرات ديموغرافية وإقليمية في غزة. وهذا البند يتطرق مباشرة إلى الخطة المعلنة لكلّ من بن غفير وسموتريتش، التي تسببت بضرر كبير للساحة السياسية الإسرائيلية، ولا سيما الاستعدادات الأمنية الجديدة في غزة، ونية إسرائيل إقامة منطقة أمنية على الحدود.
- ليس من الواضح ما إذا كان هذا يُعتبر "تغييراً إقليمياً"، لأن المقصود ليس الضم، لكن في الماضي، عارضت إدارة بايدن مثل هذه المنطقة الأمنية لأنها اعتقدت أنها نوع من ضمّ أراض في غزة كأمر واقع. لم يكن هناك أيّ مبرر لتوجّه إدارة بايدن إلى مجلس الأمن، هذه المنظمة "الفاسدة والعفنة"، والتي لم تُصدر حتى اليوم إدانة لـ"مذبحة حماس" في "غلاف غزة"، وأجبرت الولايات المتحدة على استخدام الفيتو 3 مرات ضد قرارات أحادية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الجانب، تدين إسرائيل فقط.

- المحاكم الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي تتخذ قرارات ضد إسرائيل، وإدارة بايدن نفسها قالت إنها قرارات لا أساس لها من الصحة؛ الأمين العام للأمم المتحدة، "الأكثر فشلاً" في تاريخ المنظمة، قرر مؤخراً وضع إسرائيل على القائمة السوداء للدول التي تؤذي الأطفال.
- القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مخطىء أيضاً في الرسائل التي تضمّنها. من الناحية العملية، هذه الرسائل موجهة إلى إسرائيل أكثر مما هي موجهة إلى "حماس"، ويمكن أن تؤذي ترتيبات أمنية مستقبلية. وليس من المستغرب أن تسارع "حماس" إلى الثناء على القرار، بينما وصفته إسرائيل بـ"الإشكالي" وادّعت أنه انطوى على مكونات خرجت عن المقترح الإسرائيلي الأصلي الذي نُقل إلى إدارة بايدن.
- أيضاً التسريبات التي تفيد بأنه إذا فشلت المفاوضات بشأن إطلاق المخطوفين، فإن إدارة بايدن تفكر في إجراء محادثات منفصلة مع "حماس" بشأن إطلاق سراح مواطنين أميركيين هي مؤذية. وبدلاً من زيادة الضغط على "حماس"، فهي تساهم في تخفيفه، وتزيد في التشدد ورفض الصفقة، أو المطالبة بتنازلات إضافية من إسرائيل. "حماس" تريد دقّ إسفين ما بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة، لقد منحتها إسرائيل بيديها أداة جيدة لتحقيق هذا الهدف. يمكن أن يبدو مثل هذه الخطوة المنفردة كخيانة لسائر المخطوفين.
- قبل أقل من 5 أشهر على الانتخابات الرئاسية، إن كل ما تفعله إدارة بايدن يمكن أن يُفحص وفق مساهمته في فوزه في المعركة الانتخابية ضد ترامب. ليس لدى بايدن نجاحات في السياسة الخارجية والأمن، وهو متورط في الحرب الأوكرانية، وفي محاولات منع الصين من مهاجمة تايوان، ومنع كوريا الشمالية من مهاجمة كوريا الجنوبية.
- الحرب في غزة وخطر توسُّعها ضد حزب الله شغلا بايدن بصورة كبيرة. لذلك، هو يضغط للتوصل إلى صفقة شاملة لتحرير المخطوفين، ووقف إطلاق النار يمكن أن يصمد، على الأقل، حتى 5 تشرين الثاني/نوفمبر، موعد الانتخابات الرئاسية. كما أن التوصل إلى اتفاق أمني مع السعودية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

يشمل إسرائيل سيبدو للناخبين كإنجاز سياسي ودبلوماسي مهم.

- المشكلة هي أن اعتبارات ائتلافية ضيقة تجعل نتنياهو غير مستعد لدفع الثمن المطلوب من أجل التوصل إلى اتفاق تطبيع مع السعودية وبناء جبهة إقليمية ضد إيران. من المحتمل أن يتوصل بايدن إلى اتفاق مع السعودية من دون إسرائيل. اليد اليمنى لإدارة بايدن تفعل عكس اليد اليسرى وتخرّب تحقيق أهداف سياسية.
- من جهة أُخرى، تتخوف إدارة بايدن من أن تشكل استقالة غانتس، وكذلك الضغط على نتنياهو من بن غفير وسموتريتش، اللذين يعارضان الصفقة، عذراً للانسحاب منها، على الرغم من موافقته وموافقة "كابينيت الحرب" أيضاً عليها. تحاول الدبلوماسية الأميركية ابتزاز نتنياهو بصورة ذكية، لكن من الواضح أن المفتاح موجود لدى "حماس" التي تنجح في خداع الجميع.

<u>رافيت هيخت – كاتبة صحافية إسرائيلية</u>
"هآرتس"، 2024/6/10

التصويت بشأن قانون الاستمرارية[1] خطوة أولى في إطلاق صفقات نتنياهو للتهرب من المسؤولية

- سرعان ما تلاشت تداعيات انسحاب رئيس المعسكر الرسمي الوزير بني غانتس من الحكومة، مع ظهور حدث سياسي جديد: التصويت ليلة الاثنين على "قانون الاستمرارية" الذي يهدف إلى قوننة الحيلة التي يمارسها نتنياهو بشأن تمرير قانون يتعلق بتجنيد الحريديم. المفارقة هي أن

[1] يشير مصطلح "قانون الاستمرارية" إلى آلية قانونية تسمح للحكومة بمواصلة العمل وإدارة شؤون الدولة حتى في حالات الأزمات أو الطوارئ، مثل الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو وفاة رئيس الوزراء. في هذه الأيام، تصدّر مصطلح "قانون الاستمرارية" عناوين الصحف الإسرائيلية في معرض الحديث عن خيارات عمل الحكومة الإسرائيلية في ظل مخاطر ظهور أزمة ائتلافية، وهناك آراء مختلفة بشأن الحاجة إلى تطبيقه وكيفية القيام بذلك. [المترجم]

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مشروع القانون هذا، الذي تم تمريره بالقراءة الأولى[2] خلال ولاية الحكومة السابقة، عارضه في ذلك الوقت كلٌّ من نتنياهو نفسه والأحزاب الدينية.

- يكاد يكون من غير الضروري ذكر ذلك: لكن، بالنظر إلى خطورة ما يحدث، قد يكون من الواجب علينا التذكير به: هذا المشروع الذي يعتزم نتنياهو تمريره، لا يتلاءم مع حاجات الجيش بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر. إذ تتحمل فئة من المواطنين عبئاً لا يطاق، يتمثل في أشهر الخدمة العسكرية الإجبارية والاحتياطية، وأحياناً، يعرّض هؤلاء حياتهم وأرزاقهم واستقرارهم الأسري للخطر، في حين أن المجتمع الحريدي معفى من هذا العبء. إن تطبيق "قانون الاستمرارية" على القانون القديم يمثل الخطوة الأولى والضرورية لبدء صفقة نتنياهو الهادفة إلى تجنّب القيام بخطوة جدية لوقف تهرّب الحريديم من الخدمة العسكرية، وفي الوقت نفسه، يحافظ على شركائه الائتلافيين الأقرب.
- في الأشهر الأخيرة، وفي ظل آلام الحرب والموت والحزن، تعالت أصوات قوية، على ما يبدو، في داخل حزبَي الليكود و"الصهيونية الدينية" ضد محاباة الحريديم، وضد تخليد الظلم المتمثل في عدم تقاسُم الأعباء في هذه المرحلة العصيبة. لقد صرّح كلٌّ من يولي إدلشتاين، وموشيه سعادة، وعميحاي شيكلي، ودان إيلوز، وتالي غوتليب، وأوفير سوفير (بيد أن هؤلاء ليسوا سوى غيض من فيض من أعضاء في الائتلاف عبّروا عن معارضتهم القانون البهلواني الذي قد ينجح، في أحسن الحالات، بتجنيد أقل عدد ممكن من الحريديم من أجل استمرار إرث التهرب من الخدمة العسكرية وقوننته). لقد تراجع هؤلاء عن موقفهم كما عودونا، أمّا وزير الدفاع يوآف غالانت، فقد صرّح بأنه لن يشارك في هذه الخطوة، ولذا، سيصوت ضدّها منذ البداية.
- من الصعب القول إن غالانت فوجئ عندما اكتشف أنه تُرك وحيداً في اللحظة الحاسمة. وفي مرحلة ما، فكر نتنياهو في تحويل التصويت

2 دستورياً، يجب أن تخضع القوانين والتشريعات المقترحة في الكنيست لثلاث قراءات يتم التصويت عليها، ويجري بعد القراءتين الأولى والثانية إدخال تعديلات إلى مقترح المشروع، ليأخذ صفة النفاذ بعد التصويت عليه بالأغلبية، أخيراً، في القراءة الثالثة. [المترجم]

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المتعلق بمشروع القانون هذا، ليصبح مقترحاً بشأن حجب الثقة عن الحكومة، فيحرج غالانت، الوزير فيها. وبحسب مصادر مطّلعة، فإن الرجل لم يكلف نفسه عناء التحقق مما إذا كان أيٌّ من زملائه في الائتلاف سينضم إليه ويؤيد موقفه. وغالانت، مهما قلنا عنه، فإنه لُدغ من الجحر نفسه أكثر من مرة: ففي آذار/مارس 2023، أطلق أشخاص، مثل آفي ديختر ونير بركات تصريحات تتعلق بأهمية التشريع بالتراضي [مع المعارضة والجهاز القضائي] فيما يتعلق بالانقلاب على النظام، وبعد إقالة غالانت [وهي إقالة استمرت بضع ساعات، ثم تراجع نتنياهو عنها نتيجة الاحتجاجات التي انطلقت إلى الشوارع]، سارع هؤلاء إلى المطالبة بالجلوس على مقعده في وزارة الدفاع. وهكذا، من الصعب القول إن غالانت يفترض أن ما سيحدث في حزيران/يونيو 2024 سيكون مختلفاً كثيراً عمّا حدث في السابق.

- كيف يبرر أبطال الليكود، الذين يدّعون الكفاح من أجل الجنود، قيامهم بالتصويت لمصلحة خطة نتنياهو والحريديم؟ لقد تضمّنت ورقة المضامين الليكودية [إحاطات تشمل نقاطاً رئيسية بشأن موقف سياسي ما، توزَّع داخل الليكود ليتبناها أعضاء الحزب والمقربون منه] التي أصدرها ديوان رئيس الوزراء، من دون أن تغفل استخدام مصطلحات، على غرار "القيم الأخلاقية الكبرى"، لترددها مجموعة من الببغاوات بالقول إن مشروع القانون "تقني فقط". وفي حالات أُخرى، تمت الإشارة إلى مشروع القانون بصفته "فرصة" لبدء الحديث عن قانون تجنيد الحريديم، كما أن هناك مَن أبدعوا في صفوف الليكود ليضيفوا نهاية مسلية لحديثهم: "سنخوض معركة تجنيد الحريديم الكبرى في وقت لاحق".
- يقول مصدر في المؤسسة الأمنية: "المضحك هو أن يولي إدلشتاين يقول إنه سيزيد في فاعلية مشروع القانون لدى مناقشته داخل لجنة الشؤون الخارجية والأمن، وهو يقول أيضاً إن الأحزاب الحريدية ستقتل المشروع في تلك المناقشات"، ثم يلمّح المصدر الأمني إلى الخديعة الكبرى التي يقوم بها نتنياهو، بأسلوبه المميز: ضرب الأطراف ببعضها، ثم كنس المعضلة ووضعها تحت السجادة

- منذ كانون الثاني/يناير 2023، عندما هاجم ياريف ليفين النظام القضائي، وأصدر "التعديل القضائي"[الذي يطلق عليه معارضو الحكومة اسم "الانقلاب القضائي"، والذي أدى إلى اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة على مدار العام الذي سبق معركة طوفان الأقصى]، بات هناك نوع من التوقع السخيف الذي يعلّق الآمال على قيام أحد أعضاء الكنيست الليكوديين بإنقاذ الأمة، ويقف ضد الائتلاف الحكومي المريع. وبعد كل هذا الوقت الطويل، والأحداث الشديدة الخطورة التي مرت منذ تأليف الحكومة الأسوأ في تاريخ إسرائيل، بات لزاماً علينا البدء بمحاولة الإقلاع عن مثل هذه الآمال.

لا طوق نجاة

- لم يخلّف انسحاب بني غانتس من الحكومة أصداء هائلة لأن هذا القرار تم طبخه على نار هادئة على مدار أسابيع، أو حتى أشهر. يقول مصدر مطّلع في حزب المعسكر الرسمي: "ها هم الليكوديون يقومون فجأة برفع رايات الوحدة، بعد أن حرصوا طوال أشهر على بثّ الشعور بأنه غير مرغوب فينا في الحكومة". هذا التصريح جاء تعليقاً على نداءات أطلقها وزراء في الحكومة قبيل الانسحاب، هم الوزراء ذاتهم الذين بذلوا كل ما في وسعهم في بداية الحرب، من أجل تقليل احتمالات ضم حزب المعسكر الرسمي إلى الائتلاف الحكومي. أمّا الآن، فإن أعضاء حزب المعسكر الرسمي يعتزمون الانضمام إلى التظاهرات والاحتجاجات المناهضة للحكومة. يعلم هؤلاء بأنه لن يكون مرغوباً في وجودهم في الشوارع، لكن علينا أن نتذكر أن الجمهور الذي يستهدفه الحزب هو غير أولئك المحتجين في الشوارع.
- في غضون ذلك، يتبادل أعضاء الحكومة طرفة مفادها أن الشمس أشرقت صبيحة اليوم التالي لانسحاب غانتس، لكن كثيرين منهم باتوا يخافون من فقدان الحد الأدنى من الشرعية الشعبية (وهي شرعية كانت في أدنى مراتبها، أصلاً، لكنها ظلت تدور كيفما اتفق، تحت ظل دخان المعارك، وفي ظل اندماج غانتس وأيزنكوت في الحكومة، إلى أن وصلنا إلى هذه الحال). تدّعي مصادر في الليكود أن نتنياهو يحاول، من أجل تخفيف تأثير بن غفير وسموتريتش عليه، أن يغازل جدعون ساعر [الليكودي المنشق الذي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أقام حزب "اليمين الرسمي"]، إذ يفيدون بأنه اقترح عليه شغل مقعد في مجلس الحرب. هذا المجلس "سيتفكك إذا لم ينضم ساعر إلى الحكومة"، بحسب تصريح أحد وزراء الليكود. ويضيف الوزير أن "ليبرمان بات متأكداً من أنه أصبح رئيس حكومة [بالاستناد إلى نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة، وهو ما يغنيه عن الانضمام إلى الحكومة الراهنة]، أمّا ناخبو لبيد فلن يسمحوا له بالانضمام إلى الائتلاف، وبني غانتس ترك الائتلاف أيضاً، لذلك، فإن الخيار الوحيد المتبقي أمام نتنياهو، لكي يكسب شرعية أوسع في صفوف الجمهور الإسرائيلي، هو استقطاب ساعر. فإن لم ينجح نتنياهو في مساعيه، سيبقى مع الحكومة 64 [مقعداً مؤيداً لحكومة نتنياهو] حتى الموت".

- أمّا ساعر، فينفي وجود اتصالات بينه وبين نتنياهو، والحقيقة هي أنه على امتداد حرب الليكود [التي أدت إلى انشقاق ساعر]، جرى الادعاء في العديد من المناسبات أنه يُجري مفاوضات مع نتنياهو، وأنه في طريقه إلى الانضمام إلى الحكومة، مع أن الرجل كان أول مَن انسحب منها. وعلى الرغم من الأماني التي يمنّي الليكوديون أنفسهم بها، فمن الصعب جداً الاعتقاد أن أيّ عضو من أعضاء كتلة التغيير سابقاً، وبصورة خاصة الذين ينتمون إلى اليمين، ممن يسعون لتشكيل ائتلاف يثير قلق نتنياهو بشدة، سيقدم طوق نجاة لحكومة بن غفير، حكومة المتهربين من الخدمة العسكرية، حكومة الجناة، والزعران الصغار والضعفاء، الذين يحملون عار أسوأ كارثة حدثت في تاريخ إسرائيل.

أخبار وتصريحات

[وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن: نتنياهو أكد التزامه بالصفقة]

"هآرتس"، 2024/6/11

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي يزور إسرائيل إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كرر في الاجتماع الذي عقده معه أمس التزامه بمخطط الصفقة التي عرضها الرئيس بايدن. وأضاف أن بيان "حماس"، الذي أعلنت فيه قبول قرار مجلس الأمن، "يثير الأمل"، لكنه شدد على أن الرد الأهم هو الذي سيصل من زعماء "حماس" في غزة. وأشار إلى أن المحادثات بشأن "اليوم التالي" ستستمر في الأيام المقبلة.

وكان بلينكن وصل يوم الاثنين إلى إسرائيل، حيث التقى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وهدف زيارته الدفع قدماً باقتراح صفقة تحرير المخطوفين ووقف الحرب، والذي لم يحظَ برد رسمي من "حماس" حتى الآن. وتفكر إدارة بايدن في إجراء مفاوضات منفصلة مع "حماس" بشأن إطلاق المخطوفين الذين يحملون الجنسية الأميركية، في حال فشلت الصفقة. وردّاً على ذلك، جاء من ديوان رئيس الحكومة أن إسرائيل "تبارك أيّ محاولة لإطلاق المخطوفين".

وذكر ديوان رئاسة الحكومة أنه شارك في الاجتماع بين نتنياهو وبلينكن كلٌّ من وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي، ومستشار وزارة الخارجية الأميركية دريك كولت.

وخلال الاجتماع، حذّر بلينكن نتنياهو من أنه إذا فشلت صفقة المخطوفين التي تدفع بها الإدارة الأميركية قدماً، فمعنى ذلك الانهيار الكامل لكلّ أطر الوساطة من أجل عقد الصفقة. كما شدد على أن الإدارة لن تتنازل في أيّ مرحلة من المراحل عن إمكان إعادة المخطوفين، لكنها قلقة جداً من عدم تحقُّق خرق، حتى بعد مرور أسبوعين على خطاب الرئيس بايدن في هذا الشأن.

مصدر دبلوماسي مطّلع على تفاصيل المحادثات بين الإثنين قال إن بلينكن أوضح لنتنياهو أن الإدارة تواصل اعتبار "حماس" العقبة الأساسية أمام التوصل إلى اتفاق، لكنه أعرب عن خشيته من تأثير التغييرات السياسية الأخيرة في إسرائيل، وخصوصاً استقالة بني غانتس وغادي أيزنكوت من الحكومة، في الاتصالات من أجل التوصل إلى اتفاق. وكانت الإدارة تعتبر غانتس وأيزنكوت أهم مؤيدَين للصفقة في داخل الحكومة. وتتخوف الإدارة الآن من أن يؤدي خروجهما

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

من الحكومة إلى انتهاج خط أكثر تشدداً من جانب إسرائيل، وإفشال الصفقة التي عرضها بايدن وسبق أن حظيت بموافقة "كابينيت الحرب".

وعرض بلينكن على نتنياهو إمكان استغلال صفقة المخطوفين من أجل تحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي، والتوصل إلى اتفاق بشأن إنهاء الحرب في الشمال مع حزب الله، وفي الوقت عينه، تعزيز اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية. وكانت الإدارة أكدت حدوث تقدّم كبير في المحادثات بين الرياض وواشنطن، وأن العائق الأساسي في الوقت الراهن أمام التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين السعودية والولايات المتحدة وإسرائيل، هو معارضة الحكومة الإسرائيلية تقديم تنازلات بشأن الموضوع الفلسطيني. ونتيجة ذلك، تدرس الإدارة التوصل إلى اتفاق منفرد ومحدود مع السعودية، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام انضمام إسرائيل إلى مثل هذا الاتفاق عندما تكون هذه الأخيرة مستعدة لإبداء مرونة أكبر في التعامل مع المطالب السعودية المتعلقة بالموضوع الفلسطيني.

ومن المفترض أن يلتقي بلينكن، اليوم، بني غانتس الذي ما زال يُعتبر، رسمياً، عضواً في الحكومة، حتى دخول استقالته حيز التنفيذ ليل يوم الثلاثاء. لا تنوي الولايات المتحدة التدخل في السياسة الداخلية الإسرائيلية، لكن بلينكن يحرص على ضمان تأييد رئيس المعسكر الرسمي لصفقة مستقبلية للمخطوفين عندما يصبح في صفوف المعارضة، للتأكد من نيل الصفقة، التي تحاول الإدارة الدفع بها، الأغلبية في الكنيست، في ظل الواقع السياسي الجديد في إسرائيل.

[مقتل ضابط وثلاثة جنود إسرائيليين في انفجار مبنى في رفح]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/11

أعلن الجيش الإسرائيلي مقتل 4 جنود إسرائيليين يوم الإثنين وجرح 11 آخرين جرّاء انهيار مبنى كبير على قوة من "سييرت غفعتي" في حيّ الشابورة في رفح.

وأظهرت التحقيقات الأولية أن الحادث وقع خلال عمليات تمشيط لمبانٍ مشتبه فيها في الشابورة، وذلك خلال هجوم مشترك شنّه المقاتلون على منطقة سكنية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مكتظة اشتُبه في وجود "مخربين" مسلحين فيها. ولدى اقتراب القوة من مبنى مؤلف من 3 طبقات، ألقت عبوات ناسفة في داخله من دون أن تنفجر، استباقاً لوجود عبوات ناسفة سبق أن زرعتها "حماس". لكن بعد دخولهم إلى المبنى، جرى تفجير عبوة ناسفة كبيرة، وهو ما أدى إلى انهيار المبنى على المقاتلين. وكان الانفجار قوياً إلى حد أنه تسبب بإصابة أفراد من القوة كانت خارج المبنى. وشاركت طوافات عسكرية في إخلاء المصابين.

وبعد الفحص الأولّي، تبين أن المبنى موصول بنفق، وأن المنزل الذي انفجر يعود إلى ناشط في "حماس" كان متورطاً بخطف الجندي غلعاد شاليط. وكانت "حماس" أعلنت مسؤوليتها عن الحادثة، أمس، في بيان صادر عن ذراعها العسكرية.

[بعد الهجوم الإسرائيلي على مدينة بعلبك، انطلاق صافرات الإنذار في حيفا واستهداف الجولان والجليل بصواريخ حزب الله]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/11

بعد الهجوم الذي شنّه سلاح الجو الإسرائيلي في الليل على أهداف لحزب الله في المنطقة الواقعة بين شمال البقاع ومنطقة القصير التي تبعد مسافة 150 كلم عن الحدود الشمالية، رداً على إسقاط مسيّرة متطورة من طراز هرمس 900، أطلق حزب الله هذا الصباح صواريخ على عدة أهداف في الأراضي الإسرائيلية. وبحسب الجيش، جرى إطلاق أكثر من 50 صاروخاً على هضبة الجولان، جرى اعتراض جزء منها، في حين انفجر الجزء الآخر في مناطق مفتوحة، ولم يبلَّغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

وللمرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير، سُمعت صافرات الإنذار في حيفا، ووفقاً للناطق بلسان الجيش، فإن ما حدث كان تشخيصاً خاطئاً، وأن انطلاق صافرات الإنذار في حيفا جاء بعد إطلاق صاروخ اعتراضي، خوفاً من سقوط شظاياه. وقبلها، ذكر الناطق بلسان الجيش أن مقاتلي الدفاع الجوي اعترضوا هدفاً جوياً مشبوهاً شوهد فوق البحر قبالة شواطىء حيفا.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[الكنيست صوّت على تطبيق "قانون الاستمرارية"
على اقتراح قانون إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية]

"هآرتس"، 2024/6/11

صوّت الكنيست، ليل الاثنين – الثلاثاء، على تطبيق "قانون الاستمرارية" على الاقتراح المقدم من الكنيست السابق، بشأن إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية. ووافق على القانون 63 عضو كنيست، أي كل أعضاء الائتلاف، باستثناء يوآف غالانت الذي صوّت ضده، وعارضه 57 عضو كنيست.

وصرّح عضو الكنيست يولي إدلشتاين، من الليكود، بأنه ينوي تقديم تغييرات في القانون لزيادة عدد طلاب "اليشيفوت" [المدارس الدينية] الملزمين بالخدمة العسكرية. وقال بعد التصويت: "إن دولة إسرائيل تقف في مواجهة تحديات معقدة، ومهمتنا ألاّ نسمح لها بالتغلب علينا. الاعتبار الأساسي سيكون لتقديم جواب حقيقي ودقيق لحاجات الجيش والحاجات الأمنية لدولة إسرائيل".

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الذي أُقرّ اليوم جرى تقديمه في الكنيست الماضي كحلّ جزئي إلى حين التوصل إلى تفعيل خطة شاملة لتجنيد الحريديم.

وبحسب القانون، ستبلغ نسبة المجندين من الحريديم 15٪ في سنة 2026، ثم ترتفع إلى 20٪ في سنة 2032، وإلى 25٪ في سنة 2036.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

"حماس": صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء

تأليف: طارق بقعونى؛ شغل سابقاً منصب محلل ذى رتبة عالية للشؤون الفلسطينية/الإسرائيلية واقتصادات النزاع لدى مجموعة الأزمات الدولية فى رام الله. وقد نُشرت مقالاته فى صحف ودوريات. ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، كما أنه محرر قسم مراجعات الكتب في *Journal of Palestine Studies*.

تدقيق وتحرير لغوي: نرمين عباس

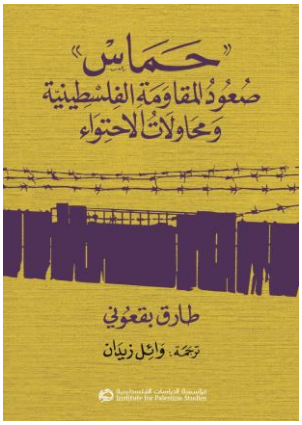

حماس: صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء" كتابٌ يقدم تاريخاً لحركة "حماس" (حركة المقاومة الإسلامية) على امتداد ثلاثين عاماً، ويُسرد من زاوية الحركة ذاتها منذ بداياتها، كدعوة إلى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين التاريخية وصولاً إلى صعودها الديمقراطى إلى الزعامة والحكم السلطوى، ومن ثم إلى احتوائها ومحاولة إخمادها فى قطاع غزة.

يبيّن الكتاب أن الحركة هى حركة تحرير ذات أبعاد معقدة، ولها مطالب يجيزها القانون الدولى؛ مطالب طالما وسمت النضال الفلسطينى من أجل الحق فى تقرير المصير. كما يعالج، وبعمق، الدوافع السياسية التى تحرّك وتُنشط الحركة فى استراتيجيتها، وفى علاقاتها بإسرائيل وبالفصائل الفلسطينية الأُخرى.

ويصمم المؤلف خريطة زمنية لهذا التاريخ الاستثنائى المذهل لـ "حماس" والذى يعتمد على مقابلات جرت مع أعضاء فى الحركة فى قطاع غزة والضفة الغربية وخارج فلسطين، كما يستند إلى معرفة عميقة بأرشيفات الحركة ومنشوراتها.

تشتمل هذه النسخة العربية من الكتاب على مقدمة محدثة تعكس التطورات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر